مجلة معالم
للدراسات الاعلامية والاتصالية

مجلة تصدر عن مخبر الاتصال والأمن الغذائي
كلية علوم الاعلام والاتصال-
جامعة الجزائر3

المجلد : 6 / العدد : 1
جوان 2024
ص: 55-72
ISSN 2716-9111
EISSN: 2800-0846

دور الاتصال العمومي في تعزيز لوجستية الأمن الغذائي بالجزائر:

"قراءة في جينالوجيا المفهوم ورزنامة الفعل العام التنموي"

The role of public communication in strengthening the logistics of food security in Algeria: " Reading into the genealogy of the concept And the calendar of general development action "

ط.د. شوقي نوي*[1]، د. نورالدين لبجيري[2]

[1]جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة– (الجزائر)، ch.noui@univ-skikda.dz

[2]جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة– (الجزائر)، n.lebdjiri@univ-skikda.dz

تاريخ الإستلام: 2024/01/10 تاريخ قبول النشر: 2024/04/15 تاريخ النشر: 2024/06/13

ملخص:

تستهدف هذه الورقة البحثية إستدعاء إحدى مقومات التوجه الإنمائي للدول العصرية، والإطار التنميطي لدينامية الإعلام الخاص بالهيئات الوصية، وأجهزتها المحاسبية ضمن ما تمليه مقاربة الاتصال العمومي الموجه في طابع التنمية المستدامة، وما ينبلج عنها من أشكال خطابية ذات دلالات قيمية مقترنة بمشروع رئاسة الجمهورية والبروتوكولات التكميلية؛ التي من شأنها تعزيز لوجستية الأمن الغذائي في الجزائر ،ذلك بالموازاة مع تفعيل منظومة التسويق الإجتماعي، التي لا يخلو الحديث عنها بمنأى عن استظهار مفهوم الإتصال العمومي وميكانيزماته العملية، إلى جانب التعرف على الآليات الترويجية الكفيلة باستنهاض المعرفة المدنية، وتحفيز الوعي الجمعي وفق ما تستدعيه إرادة الفعل العام، وقد تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتبيان مواطن النجاعة والقصور الوظيفي لهذا النمط الإتصالي، ذلك بتوصيف واقع الظاهرة وعرض إشكالية الممارسة؛ وفق ما قد أتيح لنا من مناهل وأدبيات ذات الصلة؛ وذلك بغية اخضاعها لقراءة نقدية تصويبية ورصد أبعادها التطبيقية المتصلة بتوجهات استصلاح القطاعين الفلاحي والصناعي وتقييم المبذلات المتمخضة عن المسار التنموي خاصتهما بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإتصال العمومي؛ الأمن الغذائي؛ التسويق الإجتماعي؛ الفعل العام التنموي.

Abstract:

This research paper aims at recalling one of the components of the development orientation of modern countries. The dynamic media-stereotyping framework of the guardian bodies and their accounting institutions within the dictates of the public communication approach directed in the nature of sustainable development. The discursive forms that emerge from it with value connotations associated with the project of the Presidency of the Republic and the supplementary protocols that will strengthen the logistics of food security in Algeria. In parallel with the activation of the social marketing system, which is related to the concept of public communication and its practical mechanisms. In addition to the

* المؤلف المرسل

identification of promotional tools capaple of promoting civic knowledge and stimulating collective awareness in accordance with what the will for public action calls for. In our study, we have adopted a descriptive and analytical approach to show the areas of efficiency and functional shortcomings of this communication style, by describing the reality of the phenomenon and presenting the problem of the practice according to the resources and relevant literature that are available. In ordrer to subject it to a corrective critical reading and monitor its applied dimensions related to the trends of reclamation of the agricultural and industrial sectors, and evaluate the efforts resulting from their development path in Algeria.

Keywords: public communication; food security; social marketing; public development action.

1. مقدمة:

تكتنف قضايا الغذاء في السنوات الأخيرة المنصرمة أهمية بالغة في الحياة الإنمائية للدول وكذا فيما اتصل بدراسات الباحثين والمنظرين حقل العلوم الإقتصادية والسياسية والعلاقات الدولية، نظرا لكونها مسائل استراتيجية حيوية، ولعل ذلك ما يجعلها تتصدر الملفات البرامجية التنموية والأجندات السياسية الدولية، حيث ترتبط بصفة مباشرة بدواليب الاستقرار والأمن القومي، فالمرجح زمن الألفية الثالثة؛ أن الجهود الأممية لم تعد تقتصر على تبني الخطط والبروتوكلات المعمول بها وكذا سدِّ هفوات العجز في المسجل قيد الإمكانات في التغذية أو ما تعلق بالإحتياطي التعبوي لمواردها، في سياق ما يطال القطاع الإقتصادي محليا ووطنيا أو دوليا، وإنما اتسعت رقعة الاهتمام به حد البحث في بناء توافق عالمي تؤطره توجهات الإرادة الدولية وسياسات متفق عليها من شأنها إيجاد حلول عاجلة وآنية لمشكلة نقص الغذاء أو تذبذب وفرته، بما يتيح التأسيس لقواعد رصينة للأمن الغذائي والتي بدورها تحول دون تشابك وانفلات الأوضاع و المشكلات الغذائية.

ولعل التداخل والالتقاء بين مقاربات الأمن الغذائي والفعل العمومي مجاله، سرعان ما ارتبطت نقاط التقاطع فيهما بخطابات التنمية الغذائية والرفاه الاجتماعي والإقتصادي، الذي كان رهانا مثلته جهود الأمم المتحدة تحديدا في منظمة الأغذية والزراعة، في إطار ملفاتها وبرامجها التنموية الممتدة على مدار عقود من القرن المنصرم؛ كرد فعل استراتيجي لتسارع وتيرة ندرة الغذاء وظهور المجاعة عبر العالم، فضلا عن تفاقم مديونية بعض الدول في سبيل رتق فجوتها المتعلقة بالتزود بالغذاء ماساهم في انتشار الأمراض المتفرقة كنقص المناعة المكتسب وسوء التغذية، ونشوء الصراعات الإقليمية والأهلية ونزوح الساكنة بحثا عن ظروف معيشية ملائمة، وقد استُهلت مبادرات تحقيق أمن غذائي عالمي إنطلاقا من سنة 1972م حيث عُرف حينها؛ أزمة غذاء غير مسبوقة، لزمها انخفاض إنتاج الحبوب تدريجيا مرورا بسنوات التسعينات (1992م و 1996م) وصولا إلى سنة 2008م، أين عرف العالم أزمة حقيقية خانقة تمثلت في ارتفاع الأسعار، وعقبها أخيرا سنة 2011م حيث تجلت خلالها مجاعة واسعة النطاق مسّت عديد الدول بالقرن الإفريقي (بكدي، 2016).

وفي ذات الإطار، تعمد عديد الدول ونخص ذكرا الجزائر على العمل على إرساء معالم التنمية المستدامة في حدود الأمن الغذائي عبر أبعاده المقترنة بقطاعي الزراعة والصناعة الغذائية لاسيما بعد تجلي الإرهاصات البعدية لأزمة الغذاء العالمي، وذلك لتقليص إمتدادها وتقليل درجات التبعية الغذائية، ولعل ذلك المسعى لا يتحقق إلا من خلال تطبيق مقاربة استراتيجية محكمة، تنطلق من الإعلام عن رزنامة الفعل العمومي الخاصة بالتحديات الراهنة وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلاد وتشجيع الصناعات الغذائية المرتبط تطورها طرديا مع سابقتها، من خلال ميكانيزمات الإتصال العمومي بالتركيز على أشكاله الخطابية الموجهة من قبل الجهات الوصية عبر عديد المؤسسات الإعلامية والدعائم الإتصالية الحديثة خاصته، بما يتيح تغطية شاملة ويحقق مبدأ اعلام المواطن والفاعليين الإقتصاديين بآخر التطورات الحاصلة بالقطاعين مع تمكينهم من الإشتراك في مشروع التنمية المستدامة من خلال التدخل المباشر ميدانيا أو عبر تبادل وتداول المعلومات والبيانات الهامة لمرافقة وتوجيه الفلاحين وأصحاب العمل والمستثمرين بهدف تحقيق الغايات المنشودة الممثلة في استحداث نظام وطني لأمن غذائي متكامل بمقدوره تحقيق الإكتفاء الذاتي على الصعيد الوطني وضمان الاستدامة والتطور حد بلوغ مرحلة التصدير للخارج، بمعزل عن صادرات المحروقات التي بلغت نسبة 89% من إجمالي الصادرات بما يجعل من عملية الإعتماد على الواردات الغذائية مستمدة منها، الأمر الذي يشكل خطورة فعلية على الأمن الغذائي الجزائري، خصوصا بالنظر في حالة اللاّ استقرار الذي تشهده البورصات العالمية للنفط ومشتقاته من المواد الطاقوية الخام.

2. مشكلة الدراسة:

مما لاشك فيه أن الأمن الغذائي هو المطلب المشترك بين الكائنات الحية جلها، والإطار العام لمبتغياتها الوجودية، والشرط الأسبق لبلوغها مراتب الحياة الآمنة والمستقرة، بحيث عرّفته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة سنة 1996م على أنه "تأمين الغذاء لكل مواطني الدولة بشكل يسير ومجزي وفق ما ترتبه وتفرضه النظم الاقتصادية والإجتماعية، على أن يكون صحّيا متناسبا مع الحاجات البدنية للإنسان وبالنوعية المفضلة والمعايير المتفق عليها عالميا بما يسهم في تعزيز أنشطة جسم الإنسان وصحته العامة"، ويتحقق ذلك عبر ترسيخ القواعد العملية وتوصيات الخبراء الناشطين بالمجال، بالموازاة مع تفعيل السياسات الحكومية الماطرة؛ "والآمرة الناهية" -الفعل العام- أو من خلال ما تعمد إلى تداوله وسائل الإعلام وتطبيقات النيوميديا عبر برامج وحملات الاتصال العمومي الموجهة من قبل وزارتي: [التجارة وترقية الصادرات، والفلاحة والتنمية الريفية]؛ وممثلاتهما من المنظمات النشطة وطنيا وكذا الهيئات المنبثقة عنهما وفق ما تستدعيه المتطلبات الفعلية للتنمية الغذائية.

وفي هذا السياق، تتجلى أبعاد الدور المحوري والهام الذي تشغله الهيئات والمنظمات ذات الطابع العمومي، بالتعاضد مع وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، لخلق رابط معنوي مع جمهور المواطنين عامة والفئات المستهدفة خاصة حيث تستمد هذه الأجهزة الحكومية المؤطرة شرعيتها من التزكية الشعبية وكذا من مجمل السياقات الاجتماعية والثقافية، التي يتحدد من خلالها توجه الفعل العام، الذي يركن إلى اضطلاعها بعديد المسؤوليات والمهام النوعية لاستنهاض القطاعين الفلاحي وما يتعقبه من قطاع الصناعة الغذائية، استجابةً لما تمليه التطلعات والحاجات الغذائية والحيوية للمجتمع وكسب ثقته، بالتزامن مع تطور المفهوم الحديث للدولة والنموذج الديمقراطي لإدارة القطاعات العمومية وتسيير الشأن العام للمرؤوسين على ضوء التواصل التفاعلي والنقاش البنّاء التشاركي مع مختلف الأطياف، بات لزاما عليها التوجه نحو إحقاق المعرفة العمومية (نوي و لبجيري، 2022، صفحة 620)، واكتمال الأمن والإكتفاء الذاتي، لاسيما ما تعلق بتحسين القدرة الشرائية للواطن وحفظ كرامته ومجابهة ما يعترضه من مشكلات تموينية أونذرة في الغذاء أو حتى أزمات مستحدثة (المضاربة والاحتكار)، وتثبيط انتشارها وانفلاتها على الصعيدين المحلي والوطني.

إسهاباً في ذلك، لا يتقرر مطلب إرساء الأمن الغذائي إلا بمعية مقاربة الاتصال العمومي التي تشكل إلى حد كبير سينوغرافيا التغذية ويعكس صورة الأنظمة المعاصرة، ففي تقدير ما أورده **Pierre Zémor** أنه (Sakja, 2020, p. 94): " كل نشاط يأخذ أشكالا وقوالب مختلفة، ترتبط مجملها بوظائف المنظمات والمؤسسات العمومية، وذلك بهدف انتاج المعلومات لفائدة الجمهور الواسع، ومن ثمة بناء لعلاقة ترابطية معهم وفاضها التفاهم والحوار، والتي بمقتضاها يتم تقديم خدمة للجمهور، فضلاً عن عرض امتيازات مصاحبة في حدود عمل الإدارة، والكيانات الإقليمية، وذلك لخدمة الصالح العام وللتعريف بالمؤسسات ذاتها، وكذا تنظيم وانتاج الحملات الإعلامية والأنشطة الإتصالية التي غالبا ما تكون موجهة من قبل الحكومة والسّجلات الخاصة بعمليات إتخاذ القرار"، ما يجعلنا نقر أن الاتصال العمومي ما هو إلا داعم لوجيستيكي لتمرير السياسات العامة وبناء علاقة وطيدة مع المواطنين لتسهيل عمل الحكومة في سياق علاقة تبادلية عملية الأبعاد والمحاور، قبل ان يكون مفهوما نظرياً أصمًّا مجرداً.

واتساقا والطرح الآنف، يبرز الإتصال العمومي كضرورة حتمية في إطار المناجمنت العمومي للهيئات والإدارات الحكومية من خلال منظور أنه آلية رقابية محاسبية لكل تجاوز مفتعل أو إخلال بالنظام العام على مستوى الإمداد بالغذاء أودوال إنتاجه ومعاملات حفظه، إلى جانب إعلام المواطنين بكل ما يحدث قيد الفضاءات العامة، وإشراكهم في عمليات البناء الاقتصادي الإجتماعي وتعديل ما حاد من السلوك المدني، حيث يتفق ذلك مع التصور الذي رافعا عنه

كل من **Bnnetin** وزميله **Del Jarrie** (Bnnetain & Del jarrie, 2014, p. 04) من منظور اعتباره إتصال المصلحة العامة، الذي تمارسه مؤسسات الدولة وهيئاتها السيادية والنظامية بما فيها الوزارات والولايات والمجالس القضائية ...وغيرها إلى جانب الهيئات المحلية مثل الدواوين والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، بغية تفعيل قيم المواطنة والمشاركة في النقاش الديمقراطي بل وتأكيدا على كونه أداة فاعلة وفعالة في أداء الفعل العام التنموي، ولعل هذا ما تحاول تكريسه الدولة الجزائرية من خلال ما تصرفه من خطابات ورسائل إتصالية عمومية موجهة صوب تفعيل منظومة متماسكة للأمن الغذائي، تحركها إرادة سياسية قوية وتطلعات إقتصادية رصينة تعنى في جدول أعمالها بالتأسيس لفكر استصلاحي قطاعي الفلاحة والصناعة الغذائية، على غرار توعية وتثقيف المواطن الجزائري وتمكينه من فهم الأعراض الأولية والانعكاسات المترتبة عن الأزمات والمخاطر المحتملة في إطار توصيف الواقع التنموي ورصد أبعاده الحالية والمستقبلية على حد سواء.

وعليه واعتبارا لما سلف، كان علينا الخوض في واحد من موضوعات الساعة المتصلة بمقاربة الإتصال العمومي الموجه قيد تعزيز لوجستية الأمن الغذائي وفق احداثيات ومعطيات الفعل العام مجالها، وذلك لرصد وقراءة واقع التطبيق والأبعاد الاستراتيجية لممارسة هذا النوع من الاتصال الفتي في الجزائر وقوفا بالدرجة الأولى عند ميكانيزماته الرئيسية المعتمدة، ومن ثم البحث في تحسين الرؤية الإستشرافية للوزارتين المعنيتين بذلك، وتعزيز جاهزيتهما الاتصالية ما من شأنه رفع التحديات المتعلقة بمسائل ومشكلات الأمن الغذائي في الجزائر، بالموازاة مع مساعي التنمية المستدامة، وهذا ما جعلنا نركن إلى طرح التساؤل الرئيسي أدناه:

- **ماهي أبرز الميكانيزمات الخطابية للإتصال العمومي الموجه لتعزيز لوجستية الأمن الصّحي في الجزائر؟**

التساؤلات الفرعية للدراسة:

وقد كان لزاما أن يتعقب الإشكالية أعلاه؛ جملة من **التساؤلات الفرعية** التي تم ترتيبها وصياغتها وفق مراعاة سلم التسلسل المنطقي لأفكارها، بالموازاة مع ما يستشف من وحداتها العضوية والموضوعية معا، ليفضي بذلك إلى طرحها كالآتي:

- ما مفهوم الإتصال العمومي بالنظر في تأصيله النظري ومنظوراته الفكرية؟.
- ما هي أبرز أشكال خطاب الإتصال العمومي المعتمد في إطار التنمية الغذائية المستدامة في الجزائر؟.
- ما هي أبرز الأدوار والوظائف التي يؤديها بالنظر في رزنامة الفعل العام التنموي ؟.

أ. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة مفهوم الإتصال العمومي من خلال عديد المرجعيات النظرية ومنظورات تطبيقه .
- معرفة الأشكال الخطابية المعتمدة في أنشطة الإتصال العمومي التنموي في الجزائر "الأمن الغذائي".
- معرفة أبرز الوظائف التي يؤديها الإتصال العمومي المتصل بلوجستية الأمن الغذائي في الجزائر -الفعل العام-.

ب. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوعها فالاتصال العمومي في حد ذاته بات أحد الأنشطة الأكثر توظيفا في العالم إبان فترات الأزمات الطارئة أو التدخل استباقيا لمجابهتها عند وقوعها أو الحدِّ من تداعياتها، وذلك بحكم ارتكازه على ما يتضمنه النشاط الاتصالي في طابع المنفعة العامة التي تترسخ مضامين طرحها بفعل ما ينتجه من محتويات قيمية من شأنها تعزيز مكانة الدولة وتفخيم فعالية تأثيرها على المعتقدات واتجاهات السلوكيات العامة، ومن هنا تظهر أهمية البحوث التي تسعى للتعرف على الآليات الخطابية للإتصال العمومي في سياق البرامج والمضامين المتداولة من منظور ميديولوجي معزز بدعائم إتصالية ممثلة للفضاء السيبيراني.

ومن ثمة، يكتسب موضوعنا أهمية بالغة بحكم اهتمامه وتعرضه لواحد من موضوعات العصر الحديث الا وهو: الأمن الغذائي؛ واقترانه بالجزائر في إطار ما تعتزم الدولة تطبيقه –الفعل العام- حيال ذلك، وعليه فإن النتائج التي ستخلص إليها الدراسة ستكون إضافة علمية للتعرف على الآليات الخطابية الأكثر استخداما في مقاربة الاتصال العمومي المطبقة من طرف وزارة التجارة وترقية الصادرات، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إرساء معالم الأمن الغذائي في الجزائر، فضلا عن تقييم ورصد واقع ممارسة هذا النمط الإتصالي، والذي من شأنه أن يقدم إضافة نوعية لدوائر الإتصال الخاصة بالوزارتين المعنيتين في سياق تحسين كفاءة مخططها الإتصالي، إضافة على إثراء هذا الحقل من المعرفة بالنسبة لما سيقدم مستقبلا من دراسات مطابقة أو مشابهة.

3. في أدبيات الدراسة:

أ. في مسائلة مفهوم الاتصال العمومي:

يعد الاتصال العمومي من المفاهيم المثيرة للسجال والنقاش أوساط الباحثين والأكاديميين نظرا لما يكتنفه المفهوم من لبس وغموض، بالنظر في طبيعته المتشعبة من حيث الصياغة الدلالية والإصطلاحية، فضلا عن كونه يتداخل مع أنماط إتصالية عدة؛ على غرار الإتصال الإجتماعي والسياسي والمؤسساتي، ولعل ذلك ما أفضى إلى تعدد الرؤى والاتجاهات المحتكمة الرامية إلى مسائلة وتوصيف المفهوم وفق إلحاقه بسياقاته التاريخية والفكرية والممارساتية، حيث يقر في السياق ذاته؛ **Dumas** بأن مصطلح الإتصال العمومي لم يتجذر بعد، كما أن معناه يختلف وفقا للموقف والظرف الذي يستخدم فيه، نظرا لكونه يتكون من كلمتين لها معنيين أو أكثر ، يمكن ربطهما ببعضها في سياق مضاعفة تطبيقاتهما، خصوصا ما إذا تم استبدالهما من صيغة المفرد إلى الجمع "الاتصالات العامة"، حيث يشير مصطلح الإتصال العمومي في صيغته (المفردة) بتعبير أدق إلى توليفة المعلومات الرسمية الصادرة عن الأجهزة العمومية أو تمثيليات السلطة (الفيديرالية، البرلمان، المقاطعات، البلديات..)، وذلك للإعلان عن مشاريع و رزنامات الفعل العام، أو لتقديم ما يعرف بالعطاءات والمنح والفرص المندرجة ضمن متطلبات الحياة المدنية والاقتصادية للمواطن، كما يعبر عن كل خطاب تنتجه المؤسسات العمومية في اطار تحفيز دينامية الحوار القائم بين الدولة ومواطنيها (Dumas, 2007, p. 48).

وبدوره يؤكد الباحث والأكاديمي التونسي "**الصادق الحمامي**" على أن الإتصال العمومي كمفهوم حديث التداول لا يزال يعتريه نوع من اللآ استقرار من حيث تحديده وضبط معانيه، إلا أنه اعتبر أن ما يميزه عن غيره هو متغير تحقيقه مبدأ "المصلحة العامة" والذي يمثل مقياسا نوعيا لكشف ماهيته وتحديدها، فعلى حد قوله أو فيما مفاده :"وإن

اختلفت تصورات واجتهادات الباحثين في تعريفه "التسمية" وتحديد مفهومه، إلا أنهم اتفقوا في نقطة توصيفه وتبيان مقصده الأولي" (الصادق، 2017، صفحة 19).

ومن ثمة، يتسم الإتصال العمومي بطابع الحقل المركب من المعرفة تتباين فيه المستويات والتطبيقات، باعتباره ظاهرة مجتمعية تتجمع مجالها دواعي سياسية إعلامية ومؤسسية، فهو ذلك المجال البحثي المنفتح على مصراعيه، تتجاذبه تخصصات علمية وفروع بحثية عدة، ولعل ذلك ما يجعل من فكرة اختزاله كظاهرة ميديولوجية لها اشعاعاتها المؤثرة على الصعيد التقني والمهني والإجرائي، حيث ورد تقديمه مقتضبا مقترنا بتمثلات الفضاء العام **l'espace publique** ذلك الحيز من النقاش العقلاني والحوار النير حيال المسائل والشؤون والقضايا ذات الاهتمام المشترك في إطار ما تقترحه تدخلات الفاعلين الإجتماعيين "المجتمع المدني" وبالأخص ما توجهه رزنامة الفعل العام ذات الصلة بالاشتغالات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية على حد سواء (إيناس، 2019، صفحة 15).

مما سلف، يتضح أن الاتصال العمومي هو نشاط يندرج ضمن صلاحية مسؤولية دوائر الإتصال الحكومية وتتعقبها بالتدرج وسائل الإعلام بهدف تقديم المعلومات والبيانات والمستندات للرأي العام بغية خلق رابط معنوي مع المواطنين؛ وفاضه خدمة الصالح العام وبناء علاقة الثقة المتبادلة والحوار البناء وتزكية مخططات الدولة واستراتيجياتها التنموية للحفاظ هي النظام العام وذلك باستخدام الاستمالات العقلية وأساليب الاقناع والاغواء لتحقيق الأثر المنشود ومن ثمة وجوب الاستجابة لضمنية الرسائل المتضمنة مجاله.

واستفاضة في ذات التوجه، سنحاول استعراض ابرز تعريفات الاتصال العمومي وفق ما جادت به عديد التصرفات النظرية ولعلنا سنستهلها بما هو أدناه:

الاتصال العمومي حسب **Pierre Zémor** هو: "ذلك النمط من الاتصالات الرسمية التي تهدف إلى نقل وتبادل ومشاركة المعلومات ذات القيمة العمومية، وكذا الحفاظ على الروابط الاجتماعية والتي تسند مسؤوليتها لمؤسسات الدولة الممثلة للقطاع العمومي أو مختلف المنظمات المدنية المكفولة لها مهمة خدمة المصلحة الجماعية أو العامة" (Zémor, 1995, p. 152).

ويعرفه **Martial Pasquier** من منظور ما أوردته موسوعة الإدارة العامة بفرنسا، على أنه: "جميع الأنشطة الإتصالية للمؤسسات والمنظمات العامة التي تسعى إلى نقل المعلومات وتبادلها بهدف رئيسي ينحصر قيد؛ تقديم وشرح القرارات وما يتبعها من الإجراءات العامة، ناهيك عن وتعزيز شرعيتها، والدفاع عن القيم المعترف بها والمساعدة في الحفاظ على الروابط الاجتماعية (pasquier, 2012).

يتضح مما سبق أن الإتصال العمومي هو نشاط مرتبط بالفعل العام وما تعتزم مؤسسات القطاع العمومي والأجهزة المنبثقة عنها تفعيله وذلك لتحصيل المعرفة العمومية ورفع مستويات تجاوب المواطن مع مقررات الحكومة ومشاريعها بالموازاة مع إشراك المواطن في عمليات النقاش الديمقراطي والتداول المنطقي للمعلومات والتشاور بخصوص القضايا الهامة والمصيرية بما يتيح اتخاذ القرار وفق ما تفترضه مبادئ الديمقرطية التشاركية.

ولعل ما يتوافق مع دراستنا هاته ما قدمه **Bernard Miége** في مؤلفه **la société conquise par la communication** حيث اعتبر أن الإتصال العمومي: هو نشاط خاص تنحصر فعاليته في البحث عن خدمة المسائل والقضايا ذات الشأن العام بما يحقق المصلحة العامة، انطلاقا من محاولته لإحداث تغيرات عميقة ومرغوبة في التمثلات الاجتماعية ليتم عبرها تمكين المواطنين من الإنخراط في سياسات معينة أو توجيههم للإمتثال إلى قوانين وضوابط وضعية او استبعادهم نهائيا منها" (Demers, 2008, p. 211).

أما بالحديث عن الإتصال العمومي من منظور السياق الأمريكي الذي يمكن منظمات المجتمع المدني ذات التوجه الخدمي أو ما يسمى بالقطاع الثالث من مشاركة أجهزة الدولة؛ أنشطة الاتصال العمومي، والذي يتكشف معناه فيما عرفه إياه **Michel Beauchamp** حد قوله بأنه : "مجموعة من ظواهر الإنتاج الخاصة بمعالجة، تبادل ونشر المعلومات، وتلقيها ورجع الصدى حيالها، والتي تخلق وتوجه المناقشات حول الرهانات ذات البعد العام، فالاتصال العمومي ليس مخرجا اتصاليا مرتبطا بنشاط وسائل الإعلام فحسب، وإنما هو نتاج أطراف فاعلة عدة: "منظمات، شركات، جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، ومختلف الهيئات المتدخلة والفاعلة في الفضاء العام" (pasquier, Vincent, 2017, p. 841).

ب. تحديد مفهوم الأمن الغذائي:

يتسم مفهوم الأمن الغذائي بالأصالة والرصانة والجدة في الآن ذاته، سواءا من حيث كونه قديم التداول في الأدبيات ومناهل الدراسات في إطار مخرجات الندوات والمؤتمرات الأممية، أوحديث الأثر؛ في سياق مقتضيات التوجه الإنمائي للدول المنساقة نحو إنتاج ما يعرف بالوقود الحيوي، وإن كان ذلك يطرح إشكاليات معقدة غالبا ما تحال إلى دواعي إقتصادية ونظامية سياسية و سوسيو إعلامية تؤثر بشكل أو بآخر في تنامي أو تضاءل معناه ومدى انعكاسه على متغيرات عدة نذكر منها: الإنتاج الغذائي الخام، معدل النمو الديمغرافي، المستوى المعيشي، الميزان التجاري، ما يجعله في حالة من التجدد الديناميكي والتحيين المفهومي الدائم، وبالرغم من ذلك، فمن البديهي تحديده والمفاهيم المشابهة والمتصلة بحقله الدلالي من جهة الأبعاد الضمنية والعملية، أو ما تعلق بمستويي توظيفه الذي يتصل أولاهما بإنتاج الغذاء حيز الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، أو وفق ما يسمى بالإكتفاء الذاتي الكامل، أما الثاني فيشير إلى قدرة دولة ما، أو عصبة دول على إنتاج وتوفير المواد التموينية اللآزمة توافقا مع طلب القطر المعني أو الأقطار الأخرى ذات الصلة، وإن مفهوم الأمن الغذائي على غرار المفاهيم الأخرى لم تستقر الآراء حول تعريف شامل له، نظرا لتباين وجهات النظر حياله وتشعب تخصصات البحث المتعرضة له، إلا أننا سنحاول إستظهار أبرز ما ورد من تصرفات نظرية قيد مفهومه؛ والتي تم حصرها فيما ادناه:

يقدم وفق منظوره الكلاسيكي على أنه: "إجراء إقتصادي لتحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال اعتماد الدولة على مواردها وإمكانياتها في إنتاج احتياجاتها من الغذاء محليا" (رجب، 2010، صفحة 127)، ومن ثمة تتلخص إشكالية التصور التقليدي له في: "جزئية عدم الإطمئنان إلى حالة القصور المسجل في توفير المواد الغذائية أو زيادتها بالكميات والمعدلات المطلوبة" (الكفري، 2009، صفحة 410).

أما بالنظر في حداثية مفهومه؛ الذي برز فيما أسفرت عنه أشغال مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد سنة 1966م، حيث عرفته منظمة الأغذية والزراعة الدولية في **المادة رقم: 01** على أنه: "إلتزام يتضمن توفير الغذاء لكل الأشخاص، في كل الأوقات نظرا في جانبين إثنين: الظروف المادية والإقتصادية لذلك، بما يلبي احتياجاتهم التغذوية بشكل يتوافق مع تفضيلاتهم الغذائية من أجل التمتع بحياة نشطة وصحّية" (FAO, p. 01).

في حين يعرفه **Burry Buzan** أحد المختصين في الدراسات الأمنية، والذي يحدد فيه الأمن باعتباره: "العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية".

كما يقدمه وزير الدفاع الأمريكي **Robert Mynmart** بأنه: "التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وإذا كان الأمن يتضمن شيئا؛ فهو يتطلب القدر الأدنى من النظام والإستقرار، وإذا لم تجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة ادنى منها، يصبح النظام والإستقرار أمرا مستحيل المنال" (بكدي، 2016، صفحة 34).

ويشغل مفهوم الأمن الغذائي في تصوريه الكلاسيكي والحديث ابعادا دلالية عدة لا يتحقق وجوده في غياب واحدة منها، والتي تنحصر مجتمعة فيما يلي (WOCATpedia, 2016):

- **التوفر (Availability):** يشير إلى ضرورة توفر الغذاء بكميات كافية لعدد معلوم من الأفراد، بشرط أن يكون ذلك ضمن المخزون الإستراتيجي.
- **مأمونية الغذاء (Food Safety):** ويعني ضمان صلاحية المواد الغذائية ومدى ملائمتها للإستهلاك البشري.
- **إمكانية الحصول عليه (Food Accessibility):** بمعنى ان تكون أسعار السلع وما قابلها من منتجات ومواد غذائية رئيسية في متناول الأفراد، مع تمكينهم من الحصول على إعانات ومساعدات للطبقات الفقيرة والمعوزة.
- **الإستقرار (Stability):** ويرتكز على وجوب الحفاظ على أوضاع الغذاء، وتقديم برامج مسبقة وخطط احترازية لمواجهة أية تهديدات أو أزمات محتملة.

4. الأشكال الخطابية للاتصال العمومي المقترن بالأمن الغذائي:

تُشكّل الأنشطة الاتصالية ذات التوجه البراغماتي الخدمي العمومي الذي تأطره وتشرف عليه المؤسسات والمنظمات العمومية؛ مجال الاتصال العمومي ومضمونه الخطابي، الذي يتباين من حيث أنماطه تباين طبيعة الجمهور المستهدف والوسيلة المستخدمة لتحقيق الفعل التواصلي، وفي هذا الإطار حدد لنا **ALAIN LAVIGNE** بعضا من الأشكال الخطابية للإتصال العمومي والتي تتطابق في مجملها مع المعطيات؛ خاصة الدراسة وتتمثل في (عواج، 2018، الصفحات 34-35) :

أ. وسائل الإعلام:

غالبا ما يعتمد الإتصال العمومي على الوسائل الإتصالية وفي مقدمتها وسائل الإعلام التقليدية وذلك اعتبارا للمكانة التي تحضى بها أوساط الفئات الشعبية من خلال ذلك الرابط السيكولوجي في التعرض لمخرجاتها وما تبثه او تذيعه عبر ترددتها الأثيرية او شاشاتها التلفزيونية، فضلا عما تبذله المؤسسات الإعلامية في إطار تقليص فجوة المعرفة وتعزيز مبدأ الحق في الإعلام وإحتواء الجمهور إعلاميا عبر توجيهه وارشاده في جزئية ما تقدمه من خدمات عمومية تتوافق وتوجهات الفعل العام الرامية إلى استحداث نظام أمن غذائي على مستويات راقية، ولعل ذلك يحضر جليا في ما تتناقله مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائري وكذا عديد المؤسسات الإعلامية الخاصة، في خضم التنسيق التعاوني المشترك مع الوزارات الوصية الممثل في عديد البرامج والومضات الخاصة بالإتصال العمومي في بعده التنموي والتوعوي التثقيفي ومثال ذلك :

❖ **في وزارتي: الفلاحة والترقية الريفية / التجارة وترقية الصادرات:**

- البيانات الصحفية.
- المؤتمرات الصحفية.
- برنامج إرشادات فلاحية.
- الخرجات الميدانية المرافقة للفلاحين المستفيدين في إطار الدعم الريفي.

- الإعلانات المتصلة بالقروض البنكة الإستثمارية مجال تشجيع الزراعة الصحراوية.
- المرافقات الإعلامية لأصحاب المشاريع التنموية مجال الموارد الحيوانية وتربية المائيات.

روبورتاجات عن مؤسسات الصناعة الغذائية.

ب. العلاقات العامة:

وإن كان هذا النمط من الأشكال الخطابية مجال الإتصال العمومي لا يزال منحصرا ضيق الأفق نوعا ما في الجزائر وذلك يرجع لثقافة المؤسسات والهيئات العمومية التي لا تبدي أية إرادة في استحداث خلايا تعنى بأنشطة التسويق للصورة وتعزيز المكانة والتموقع الجيد، فضلا عن كون بعض القطاعات في الجزائر خاصة الحيوية منها محتكرة من قبل الدولة وبالتالي تطغى على نظم تسييرها دوغمائية النزعة الابوية التي تأثر بشكل مباشر وفعال على هذا التوجه من إدارة الصورة الذهنية الإيجابية وفق علاقة تكاملية مابين الإتصال والعمل على جعل هذه الهيئات اكثر مرئية وحضورا قيد الفضاءات الإعلامية العمومية والخاصة، وتختص وزارتي الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر بهذه السمة وإن كان يغلب عليها الطابع الممارساتي؛ أكثر منه المفاهيمي حيث تبدي إهتمامها بإتصالها الدائم بمواطنيها وعديد المديريات التابعة لها وفي مقدمتها :

❖ **وزارة الفلاحة والترقية الريفية:**

- التنسيق والتعاون مع الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC).
- تنظيم ملتقيات وطنية يحضرها فاعلون وخبراء مجال الامن الغذائي.
- تنظيم أبواب مفتوحة على مستوى امديريات الجهوية لصالح الفلاحين والمستثمرين في مجال الفلاحة والإنتاج الغذائي.
- تنظيم فعاليات الطبعات الوطنية للإرشاد الفلاحي كل سنة.
- الإفصاح عن رزنامة التظاهرات الفلاحية لافتتاح الموسم الفلاحي.
- تنظيم منتديات بين المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين والأجانب في مجال الإستثمار.
- الإجتماعات المنعقدة مابين وزير الفلاحة ومدراء تعاونيات الحبوب والبقول الجافة.

❖ **وزارة التجارة وترقية الصادرات:**

- الاجتماعات الوزارية مع اللجنة المتعددة القطاعات لمتابعة تموين السوق الوطنية.
- الزيارات الميدانية وخرجات العمل.
- المعارض والصالونات الوطنية والدولية.
- التقارير المتعلقة بالصناعة والإستثمار.
- اللقاءات الصحفية.
- الزيارات والبعثات في اطار المبادلات التجارية.
- منتديات الأعمال في الداخل والخارج.

ويرجح أن لنشاط العلاقات العامة الدور البالغ في توطيد علاقة السلطات الحكومية بمواطني الدولة فضلا عن تزويد المجتمع بالمعلومات الكافية حيال مشاريع الوزارة وانشطتها الدورية والسنوية ويتجلى ذلك من خلال إعداد المطويات

والكتيبات التي تعمد فيها إلى تحقيق مبدا الخدمة العامة في سياق ما تتضمنه من إرشادات وتوجيهات عملية ومنظمة فيما يخص تدابير الشؤون الهامة "مجال الموارد الغذائية".

ج. الإعلان الإجتماعي:

غالبا ما يتم النظر إلى الإعلان على أنه جزء من أنشطة العلاقات العامة، لكن في هذا السياق سنركز فيه على كل ما يستهدف المصلحة العامة المتصلة بالنمط السلوكي من خلال توريد أساليب الإقناع والتأثير العقلي والسيكولوجي بما يستهدف عصفا ذهنيا للمواطن الجزائري، ويحضر ذلك جليا في رمزية حملات التسويق الاجتماعي وإن كانت لاتزال بدائية غير مبتكرة في الجزائر، ,وربما يحال ذلك لقصور الأفكار الإبداعية والخلاقة في تصميمها وانتاجها بعيدا عن أشكال التقليد الأجوف والحرفي لما يتداول عبر عديد القنوات الأجنبية، وبالرغم من ذلك فهي تستجب في تصميمها لجملة من السّمات التي قد تميزها في بعض نقاطها عن غيرها من الإعلانات التجارية التسويقية في ما يلي :

- **التكرار:** "لترسيخ الأفكار المتضمنة به ودفع المتلقى إلى تقبل الرسالة".
- **الإستمرارية:** "زيادة مستويات التعرض بما يحقق الهدف المرغوب".
- **كثافة التغطية:** "تنويع وسائل العرض لضمان الإستهداف الأمثل والأسرع للأفراد".
- **ذات إدارة منظمة:** "من خلال التخطيط المسبق ابتداءا من مرحلة جمع البيانات إلى غاية إعداد برنامج الإعلان الاجتماعي".
- **خدمة عامة:** "لا تهدف لتحقيق أرباح مادية أو بلوغ مقاصد دعائية أو ترويجية".
- **تعكس واقعا إجتماعيا:** "تعبر عن المشكلات والمسائل ذات الاهتمام الجمعي المشترك".
- **تخاطب العقل قبل العواطف:** "تعمد إلى استثارة النقاش العقلاني و تحفيز الوعي والإدراك إلى جانب الإستثمار في الرؤى الصائبة والتوصيات القابلة للتجسيد".
- **لا تخدم أية توجهات حزبية أو جمعوية –وفق المنظور الفرونكوفوني-:** "يتمثل هدفها الأولي في تحقيق الصالح العام".

ويدعم الإعلان الاجتماعي بعدة أدوات تندرج مجملها حقل الإتصال العمومي والتي تتراءى فيما يلي:

- **دعائم الاتصال الرقمي** « **La communication numérique** » ويتمثل في (CAP-COM, 2020):
  - **المواقع الرسمي لكلتا الوزارتين.**
  - **مواقع التشبيك الاجتماعي من خلال الصفحات الرسمية.**
  - **التطبيقات الرقمية الذكية.**
  - **المقاطع الايقونية المصورة.**
  - **التسجيلات الصوتية لخطابات الوزراء.**
- **الحملات الإعلامية العمومية** « **Les campagnes média** » متمثلة في:
  - **"العروض التلفزيونية المصورة**
  - **وإدراج الويب".**

ولعل أبرز التأثيرات التي تحدثها الحملات الإعلامية العمومية المتصلة بالفعل العام مجال تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر تتمثل في النقاط أدناه (الباز، 2022، الصفحات 32-33):

- **التأثير في الوعي والإدراك**: ويتم من خلالها تشكيل الوعي والبناء الإدراكي والمعرفي للجمهور وامداد بالمعلومات حول موضوع الحملة أو القضية المطروحة بما يكسب الجمهور المستهدف من مواطنين وفاعلين بالقطاعين الفلاحي والصناعات الغذائية القدرة على تحليل الوضع الراهن لاتخاذ السلوك الملائم إتجاه موضوع الحملة.
- **التأثير في الإتجاه**: يشير إلى مدى تأييد أو معارضة الجمهور لموضوع الحملة ويعد الإتجاه مهما عند قياس تأثيرات حملة إعلامية ما، ويمكن قياس الإتجاه من خلال عدد من الصفات التي يتم وصفها في العبارات المرافقة التي تستخدم المقاييس الخماسية أو السباعية لرصد وقياس الإتجاه نحو السلوك المطلوب.

5. محددات نجاح أنشطة الإتصال العمومي لدى الوزارتين مجال الأمن الغذائي:

- **الإستثمار في المشاركة:** ويكون ذلك من خلال جعل المواطن شريكا حيويا في العمل العام فإنجاح رهان التنمية لا يتحقق بمعزل عن المجتمع حيث ان الهيئات العمومية ليس لها بدٌ في الربح المادي المباشر وإنما هدفها هو تقليل أعباء الدولة من خلال تعاضد الجهود مع مواطنيها لتنظيم الفعل العمومي الرامي على بلوغ أهداف الأجندات المسطرة لتحقيق الأمن الغذائي الشامل والمشترك.
- **إشباع الحق في المعرفة وواجب الإعلام:** لابد أن يحقق الإتصال العمومي أغراض الإعلام من حيث توفير المعلومات الكافية للمواطن حتى يتسنى له بناء انطباع اولي ووفاضه الثقة واشباع حاجاته في المعرفة المتصلة بالخدمات العامة مسار إحقاق الأمن الغذائي في جزئية التعريف بالتدابير والسياسات المتخذة لذلك.
- **ضبط تبادل المعلومات:** يتحقق من خلال تبادل الأدوار الإتصالية وفق إتجاه مزدوج ولعل ذلك يتيح للمتلقى حرية التعبير عن تطلعاته وأفكاره وبالتالي المساهمة في صنع الرأي والقرار.
- **دعم الرابط الاجتماعي:** وذلك بتشجيع المبادرات الفردية وتثمين تدخلات كل الفاعلين الإجتماعيين مجال الفضاءات العامة دون أية أشكال لاختزالها أو التضييق عليها، حيث يسنح ذلك يتوطيد علاقة المؤسسات النظامية والهيئات خاصتها بجمهور المواطنين في ظل التناسق والتفاهم والتعاون المتبادل لبلوغ مقاصد الأمن الغذائي.
- **دعم المشاركة في النقاش العمومي:** تشجيع أصحاب المصلحة على المبادرة بمقترحاتهم وتصوراتهم حيال قضايا الأمن الغذائي، بما يتيح أخذ قرارات سليمة وفق مبدأ الإجماع والتوافق المستمد من تجاسر الرؤى وتوحيد وجهات النظر المثمرة والأكثر عقلانية، والأقرب إلى توجهات الفعل العمومي والمصلحة العامة. (نوي, شوقي نور الدين، 2022، صفحة 625).

6. دور الإتصال العمومي في تحقيق الأمن الغذائي وفق مقاربتي الوزارتين المعنيتين:

على غرار المنظمات والمؤسسات العمومية الأخرى، تعمد كل من الوزارتين مجال الدراسة [وزارة التجارة وترقية الصادرات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية] إلى إقناع الأفراد بوجوب الاندماج في صلب مشروع التنمية في توجه تأمين الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال ما يعزى لوظائف تلك الأخيرة عبر تطبيق مقاربة الاتصال العمومي على منظومة المناجمنت العمومي الخاص بها، وإن كان من الصعوبة بما كان تحديد الوظائف الأولية

لهذه المقاربة نظرا لكونها توليفة متكاملة التأثير لكل منها دور محوري في تعزيز لوجستية الفعل العام ذو الصلة برهان الأمن الغذائي، ومن المعلوم أن تفعيلها يتم وفق المعايير القانونية والتنظيمية، فضلا عن إجراءات تكميلية أخرى سنستحضرها سويا في سياق الجمع ين متغيرين رئيسيين اثنين أولاهما الاتصال العمومي وما بعده بالتدرج الأمن الغذائي.

ومن ثمة يتكشف لنا بالنظر في أدبيات الممارسة في الجزائر تبين لنا أن الخدمات والأدوار التي تقدمها أنشطة الإتصال العمومي الصادرة عن وزارة التجارة وترقية الصادرات، وكذا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والمتصل بمبادرات التنمية الغذائية المستدامة في الجزائر تتمثل في ما أقره **Martial Pasquier** في مؤلف له يحمل عنوان **communication des organisations publiques** قيد **(04)** أربعة وظائف رئيسية نوردها في (Pasquier، 2017، صفحة 36):

- إعلام الجمهور.
- شرح ودعم القرارات.
- الدفاع عن القيم وتعزيز السلوك المسؤول.
- ضمان الحوار بين المؤسسات والمواطنين.

بالإضافة إلى أدوار تكميلية مسندة تتمثل في جملة النقاط أدناه :

- الإستقبال الجيد للواطنين.
- الإنصات لانشغالات وتطلعات المواطنين.
- العمل على تعزيز مكانة وشرعية الوزارتين وما يصدر عنها -اللفعل العام- .
- العمل على حفظ وتوطيد العلاقات الاجتماعية لحمة النسق الاجتماعي-.

ويمكن ان يتعدى ذلك إلى أدوار أخرى تأخذ طابع المناجمنت العمومي للوزارتين -مجال الدراسة-، والتي تندرج في مجمل ما يلي (CAP-COM, 2020) :

- **إعلام الفعل العام la communication de l'action publique :** ويتمثل ذلك فيما يلي:

- المساهمة في توضيح الرؤى والتوصيات المتصلة بمسألة الأمن الغذائي والعمل على تغيير السلوكيات والمواقف حياله.
- وضع ومرافقة السياسات والبرامج التشغيلية للمنتخبين أو ممثلي السلطة لاستكمال المشروع التنموي.
- تنشيط وتحفير الحياة الديمقراطية من خلال فتح مجال التشاور والنقاش مع مختلف الفاعليين مجال الفلاحة والصناعات الغذائية مع خلق منتديات و تنظيم اجتماعات دورية وطارئة.
- الإبلاغ عن الخدمات العامة والافصاح عن الحقوق المدنية والسياسية المقترنة بحياة المواطن.

- **الاعلام عن الصالح العام المحلي l'information d'intérêt local:** والذي يتخذ شكل الإعلام الجواري أو الوطني ويتجلى في مجمل النقاط التالية:

- استنهاض القطاعين الفلاحي والصناعي من خلال تقريب المواطن من مشاريع الحكومة محليا ووطنيا.
- الإعلام عن أنشطة الحركات الجمعوية والنقابية في سياقها الإقتصادي التنموي.
- الإبلاغ عن القروض والإعانات المقدمة لاصحاب المستثرات الفلاحية وأرباب العمل التابعين لصيغة الإنتاج الغذائي -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-.
- تشجيع مبادرات الساكنة وتثمين جهودهم الرامية إلى استنهاض الأقاليم وتطوير كفاءتها الإنتاجية للغذاء.
- تشجيع الإستثمارات ودعمها من خلال تغطيتها إعلاميا ومرافقتها ميدانيا.

- **الاتصال المؤسساتي la communication institutionnelle:** وهو ما يصدر عن الوزارتين في سياق الصلاحيات التنظيمية وضوابط الفعل العام ويندرج ضمنه الآتي:

- دراسة الجمهور لفهم توجهات الرأي العام ومطالبه ومن ثمة تكبيف إمكاناتها لاحتوائه وتوفير حاجاته الحيوية والمكملة.
- تحقيق المعرفة العمومية حيال المشاريع المزمع إنجازها والمستقبلية منها في سياق الفعل العام التنموي.
- العمل على توفير نظم معلومات داخلية لاستغلالها في ظروف الأزمات الغذائية.
- العمل على اعداد استراتيجيات الإتصال العمومي من خلال التركيز على مدى قدرة الإمكانات المادية والطواقم البشرية؛ على تحقيق التكامل الوظيفي والنجاعة الوظيفية للوزارتين مجال الدراسة كونها يمثلان طابع التنظيمات والمؤسسات العمومية.
- إعداد حملات الاتصالات العامة وتموينها ومرافقتها.
- خلق وبناء علاقة طيبة مع المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة.
- المساهمة في عمل الإدارة.

- **التأثير في السلوك الجمعي وتعديله Influencer et modifier les comportements collectifs:**

- توجيه المعتقدات والسلوكيات الخاطئة قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية، أو ما اتصل بالمواطن في سياق ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والقضاء على التصرفات الإستهلاكية غير الحضارية للغذاء.
- تعبئة المواطنين وجعلهم شريكا حيويا وفاعلا في انجاح مبادرات الفعل العام وتزكيته.
- تحميل المواطنين على الاستجابة لمقررات الدولة ودمجهم في مسار التنمية من خلال العروض التحفيزية والإمتيازات المبذولة؛ "وفي بعض الأحيان تعتزم بعض الأنظمة فعل ذلك عن طريق التلاعب والإغواء".
- تقليل أعباء الدولة من خلال توعية المواطنين وأصحاب المستثمرات والمهنيين، ما من شأنه تحسين مردودية الإنتاج الوطني وتقليص حجم الاستيراد (فائض الميزان التجاري).

- **بناء الصورة الذهنية والحفاظ عليها Construire une image mentale de l'organisme public:**

- الترويج لصورة الوزارتين والعمل على تطويرها وترسيخها بالفضاءات العامة والموازية.
- تحسين سمعة الوزارتين من خلال تحفيز أنشطة العلاقات العامة: (الأبواب المفتوحة، الإتصال الشخصي مع ممثلي المواطنين ونقابات العمل، والمستثمرين، الرعاية، الأعمال الخيرية..،وغيرها).
- الاتصال الدائم والمستمر بالمواطنين والدفاع عن مطالبهم بصورة علنية ومباشرة.

7. خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تطرقنا إلى مدخل مفاهيمي إستظهرنا فيه متغيرات الدراسة المقترنة بابراز أدواتها واستنطاق حدود تأثيرها على الفعل العمومي الرامي إلى الترويج لواحد من تمثلات القطاع الاقتصادي في جزئية إحقاق الأمن الغذائي بالنظر في تطبيقات مقاربة الإتصال العمومي الذي يعد موضوعا واعدا لا تزال ملامحه العملية غير واضحة خصوصا في ظل التجربة التقليدية لتسيير القطاعات الحيوية في الجزائر والقائمة على مركزية القرار واحتكاره، حيث فرضت التغيرات الهيكلية الحديثة فلسفة أكثر انفتاحا ونضجا عن سابقاتها مجال المناجمنت العمومي وإدارة الفضاءات العامة الميدياتيكية التي تدار فيها النقاشات العامة وتتداول على مستواها وجهات النظر والتوصيات المندرجة مجال الأمن الغذائي؛ الذي يعتبر هو الآخر موضوعا هاما يحمل في طياته ابعادا إستراتيجية وتنموية تستحق القراءة والتأمل.

وإن كان للخبراء والمنشغلين والمستثمرين في القطاعين الفلاحي والصناعي إلى جانب خطابات الجهات الرسمية، الحق في أن يأخذوا لصالحهم جزءًا منه، للتعبير عن تطلعاتهم ومقترحاتهم، وهو الشيء الذي بدونه لا يمكن أن يوجد مجتمع ديمقراطي، بتوجه براغماتي يستثمر في كل موارده وطاقاته، ولا يتحقق ذلك بالتقوقع والعزلة وانما يتم بتبادل الأدوار والخبرات ما بين أجهزة السلطة وممثلي المطالب الشعبية ضمن منظور البحث في أي إجراء أو تغيير مقترح من قبل الحكومة وفحصه بالتفصيل، مع تعزيز المحادثة والنقاش حول مجالات الاستيراد المعرفي وتوريد الرأي للهيئات المعنية والمسؤولة عن النظام الاقتصادي.

في المحصلة لا يسعنا إلا أن نقر أن الغرض الأساسي للإتصال العمومي هو تسليط الضوء على رزنامة الفعل العام المجزأ إلى إجراءات وسياسات وتقارير، أو ما تعلق منه بالبعد القانوني والتنظيمي الصادر عن الحكومة، بالإعتماد على وساطة الدعائم الإتصالية وفي مقدمتها وسائل الإعلام الجماهيرية، اعتبارا لمسلمة أن صياغة الفعل العام في الأنظمة الديمقراطية الحديثة يجب أن لا تتم بنيابة عن الشعب أو ما يعرف بالديمقراطية التمثيلية فحسب، إنما لابد أن تنفتح مجالات الحرية الفكرية للنقاش العقلاني حيال القضايا ذات الشأن العام، على حد اعتقاد **يورغن هابرماس** بما يحقق تجاسر الرؤى وتبادل التصورات التنموية التي من شأنها تحقيق مبدأ المسؤولية الإعلامية وتثمين التدخل الميديولوجي النوعي بالنظر في فعالية أدوات الإتصال العمومي باعتبارها سلطة رابعة، في دعم لوجستية الأمن الغذائي وتعزيز الوعي مجاله، مع تصويب بعض المعتقدات والسلوكيات الخاطئة لدى المواطنين وممثليهم، والمستمدة من ديناميكية الحوار والتفاعل، فضلا عن ما تمارسه من ضغط مستمر على مسؤولي ومسيري القطاع العمومي، من خلال المتابعة والتقييم للمشاريع والمنجزات المحققة في محصلة كل سنة مالية، عبر مستخرجات التقارير الدورية المتصلة بالفعل العمومي، والذي بدوره ما ينفك يحافظ على مهمتهم كممثلين عموميين، وذلك لتحقيق الصالح العام فوق دورهم كمواطنين عاديين –أشخاص معنويون- يسعون لتحقيق المصالح الشخصية "حيازة التزكية والقبول".

إستنتاجات الدراسة على ضوء التساؤلات:

يعد الإتصال العمومي توجها حديثا للمناجمنت العمومي في الجزائر، يطرح إشكاليات عدة تتعلق بالمفهوم وطبيعة الممارسة مجال تصريف الخدمات العمومية وإدارة الفضاءات العامة في إطار ما تستوجبه التوجهات الحديثة لنموذج الإقلاع الإقتصادي للدول النامية.

تمكن الإتصال العمومي بفعل التطور التكنوتقني وتعدد الوسائط الإعلامية أن يفرض وجوده كوسيط وداعم لوجيستيكي رسمي مرافق لرزنامة الفعل العام المطبق مجال الأمن الغذائي، بما يحقق مسار التنمية المستدامة وفق ما يعزى إلى الجهات الوصية بالقطاع الإقتصادي في الجزائر.

تسهم أدوات الإتصال العمومي بقسط وافر في تعزيز المعرفة العمومية والمتخصصة من خلال ميزة تنوع أشكاله الخطابية وجديته الموضوعاتية، المنحصرة قيد التغطية الشاملة والمعالجة الموضوعية والمسؤولة للمسائل والقضايا المتصلة بالأمن الغذائي، مع استجلاء التحديات الملقاة على عاتق مؤسسات الدولة فضلا عن تكريس حق النفاذ إلى المعلومات والبيانات التي تعزز قيم المواطنة وتنمي حس المسؤولية لدى متلقي الرسائل والمواد الإعلامية المصطبغة بطابع المصلحة العامة، وذلك بالموازاة مع إبداء رأيهم حيالها والتفاعل معها من منظور النظام الثنائي للإعلام.

يعتبر الاتصال العمومي؛ امتدادا طبيعيا لرزنامة الفعل العام، وإن تباينت مضامينه وأساليب عرضه وبنائه للمحتوى الإعلامي إلا أن أجنداته واحدة، حيث جلها ترمي إلى التموقع الجيد للدولة وتعزيز لوجستية الأمن الغذائي عبر

ثنائية التأثير والاستجابة الكفيلين بتوطين معالم الوعي التنموي الإستدامي لدى المواطن من جهة والمشتغلين والمستثمرين في قطاع الفلاحة والصناعة من جهة أخرى.

تحقيق الأمن الغذائي لا يتعلق فحسب بالمبادرات والإستراتيجيات الاقتصادية فحسب، وإنما أساسه الأسبق هو خلق فضاء تداولي ما بين النظام العام بممثليه لمناقشة البرامج والقرارات المزمع تطبيقها ومواطني الدولة؛ تناقش فيه مسائل التنمية الغذائية ومقتضيات تحقيقها، بما يخلق علاقة ترابطية أساسها التفاهم والتعاضد ضمن مبدأ المشاركة الديمقراطية الفاعلة.

الإتصال العمومي مناط إضفاء الشرعية على النظام السياسي والاقتصادي المتمخض عنه رزنامة الفعل العام، بما يرفع مستويات الثقة والقبول تخصيصا لدى الفئات المستهدفة وعرضيا لدى عامة الموطنين الجزائريين.

وتوصي الدراسة بما يلي :

- العمل على استحداث نظام إعلامي فعال من خلال تشجيع الإستثمارات في البرامج الموجهة لتعزيز المعرفة العمومية، وذلك لفرض نظام تغطية أشمل بما ينعكس على تحفيز الإرادة الشعبية والتعبئة للقضايا المصيرية والهامة للمواطن، بما يحقق شرعية الفعل العام.
- وجوب الإستثمار في الدراسات الأكاديمية (دراسات الحالة والإستشرافية) المتعلقة بدمج مقاربة الإتصال العمومي في جزئية رصد أبعاد الأمن الغذائي، وتبيان محدداته وذلك لإعلام المواطنين واخطارهم بالتهديدات المتوقعة والتحديات القائمة وكذا الجهود المبذولة في سياق حفظ النظام الغذائي واستدامة المشروع الوطني للإكتفاء الذاتي.
- إعتماد مقاربة شاملة لكل محاور الأمن الغذائي من خلال إعداد استراتيجية وطنية يتسنى عبرها إشراك كافة الفاعلين والمتدخلين في قطاعي الزراعة والصناعة الغذائية، إلى جانب تفعيل نظام استصلاح الأراضي الزراعية وتشجيع الفلاحة الصحراوية من خلال مرافقة المستثمرين والفلاحين عبر جملة التوصيات والبرامج محتوى الإتصال العمومي "حملة ذات منفعة عامة/برامج الإرشادات الفلاحية" .
- وجوب الإصغاء للمواطن وجعله طرفا داعما للدولة؛ في صياغة الفعل العام مجال الأمن الغذائي، بما يحقق إضفاء الشرعية على مؤسساتها، وذلك لا ينطلق من العدم وإنما من خلال تشجيعه ودعمه لإنشاء تمثيليات المجتمع المدني، بما يفرض عليه الإنخراط في مسار التنمية المستدامة، سواءا عبر العمل الجمعوي، أو التعبير منفردا عبر وساط الإتصال العمومي، حتى تتحقق بذلك مبادئ النظام الديمقراطي أين يتم إحتواء كل الأفكار والتوصيات، ومخرجات النقاشات العمومية ذات الصلة، دون أي إختزال أو إقصاء للرأي الآخر، تضييقا للحرية، أو تثبيطا للممارسة الحرة في المشاركة العادلة والمستنيرة.
- حوكمة القطاع الاقتصادي من خلال فرض نظام الرقابة والمسائلة والمحاسبية على الإدارات العمومية والجهات الوصية الموجه لها وظيفة تسيير المواد الغذائية للدولة وتنظيم ميزان مدخلاتها ومخرجاتها وفق رزنامة الفعل العام المسطر، ويعد الإتصال العمومي واحد من فروع جعل هذه الهيئات أعلاه أكثر شفافية لدى مواطني الدولة وأجهزتها التنظيمية والسيادية العليا.

8. قائمة المراجع:

1. Bnnetain, H., & Del jarrie. (2014, Novembre). La communicaaion des collectivités locales. *le courrie des maires*.
2. CAP-COM. (2020, 11 23). Consulté le 12 19, 2023, sur www.cap-com.org
3. Demers, F. (2008). , la communication publique, un concepte pour repositionner la journalisme contemporain,. *les cahiers du journalisme*(N: 18).
4. Dumas, J. (2007). *Séduire par : les mots pour des communications publiques efficaces.* Montréal: presse de l'université de Montréal.
5. FAO. (s.d.). *An introduction to the basic concepts of food Security, Food Security information for Action Practical Guides.* EC-FAO Food Sucurity Program.
6. Martial Pasquier .(2017) .*communication des organisations publiques* .Bruxuelles: de boeck université
7. pasquier, M. (2012). *communication publique, (Bibliothèque et Archive).* Consulté le 12 15, 2023, sur Le dictionnaire encyclopédique de l'administration publique: www.dictionaire.enap.ca
8. pasquier, Vincent. (2017). *La communication des organisations publiques.* canada: Presses de l'université du Québec.
9. Sakja, A. (2020). KOMUNIKIMI PUBLIK NË PERIUDHËN E KARANTINIMIT NË SHQIPËRI SI KOMUNIKIM NË KRIZË. *Optim - Revistë shkencore e- Albanian university, SHKENCAT SHOQËRORE*(, Nr (1-2 Dhjetor),).
10. WOCATpedia. (2016, 08 15). Récupéré sur Definition and dimonsions of food security: https://woctpedia.net/wiki/Definition_and_Demensions_of_Food_Security
11. Zémor, P. (1995). La communication publique. *politiques et mangement public, V: 01*(N: 02).
12. الحمامي الصادق. (2017). *الاتصال العمومي منظور اليه في سياقاته: الاتصال العمومي (مقاربات تحولات رهانات)*. جامعة منوبة، تونس: معهد الصحافة وعلوم الإخبار.
13. رغيس إيناس. (2019). *الاتصال العمومي الجواري ودوره في تحسين الخدمة العمومية*. سطيف.
14. سامية عواج. (2018). *الاتصال العمومي من النظرية إلى الطبيق*. عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع.
15. شوقي نوي، و نورالدين لبجيري. (2022). الاتصال العمومي ومتطلبات إرساء الأمن الصحي دراسة تحليلية لومضة كوفيد 19 "بالتلقيح تستمر الحياة". *مجلة العيار*.
16. فاطمة حمدي باشا بكدي. (2016). *الأمن الغذائي والتنمية المستدامة*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
17. مصطفى العبد الله الكفري. (2009). *إقتصاديات الدول العربية والعمل الإقتصاي العربي المشترك*. دمشق: منشورت جامعة دمشق.
18. معين رجب. (2010). *أعمال المؤتمر العلمي الحادي عشر: مستقبل الإقتصاديات العربية في ضوء التحديات المحلية والإقليمية*. الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية.

19. منى أحمد حسن الباز. (2022). *دور الحملات الإعلامية في تشكيل وعي الجمهور نحو الأمراض المستوطنة دراسة ميدانية على حملة فيرس سي*. الاسكندرية، كلية الأداب : جامعة الاسكندرية.